

مراجعة كتاب في (المسألة الشرقية الجديدة)

مراجعة: بدر الدين عروذكي

الكتاب: المسألة الشرقية الجديدة La nouvelle question d'Orient

تأليف: جورج قرم Georges Corm

الناشر: منشورات لادكوفيرت Editions La Découverte

مكان النشر: باريس

تاريخ النشر: 2017

مدخل

يحيل عنوان كتاب جورج قرم الأخير «المسألة الشرقية الجديدة» -بصورة عفوية ومباشرة- على ما عرف منذ بدايات القرن التاسع عشر بالمسألة الشرقية التي تجلت في حقيقتها من خلال تنافس الدول الأوروبية الكبرى آنئذ؛ بريطانيا وفرنسا وروسيا، على تقاسم تركة الإمبراطورية العثمانية أو كما أطلقت عليها روسيا القيصرية آنئذ: رجل أوروبا المريض، حين كانت تعيش انحطاطها وعقود سنواتها الأخيرة. ويكاد جورج قرم بفعل اهتماماته التي عبر عنها في مختلف الكتب التي نشرها وتناولت جوانب المشكلات التاريخية القائمة وعناصر المختلفة بين الدول الغربية والعالم العربي في العصور الحديثة، أن يكون الكاتب والمؤرخ العربي الوحيد الذي يستعيد هذه المسألة في تجلياتها الراهنة والملحة اليوم. وهو في تطرقه إلى مشكلة قائمة بين العالم العربي والغرب الأوروبي والأميركي الآن، إنما يسير على غرار سابقيه الذين تناولوا المسألة الشرقية - القديمة - في عصرهم، أي قبل قرن ونصف. فحين أصدر كل من أمين بن إبراهيم شميل كتابه «الوافي في المسألة الشرقية ومتعلقاتها» في جزأين من 584 صفحة في عام 1879 من جهة، ومصطفى كامل كتابه الذي حمل عنوان «المسألة الشرقية» في عام 1898 من جهة أخرى؛ لم تكن المسألة الشرقية -آنئذ- بمعناها القديم مسألة راهنة فحسب، بل على رأس قائمة المسائل الراهنة خلال القرن التاسع عشر وعشية القرن العشرين. على أن النظرة إليها ابتداء من جنوب المتوسط كانت -كما يبدو- تختلف عن تلك التي انطلقت من شماله. ذلك أن أمين شميل يرى أن المسألة الشرقية «ولدت في ولادة رسول العرب وترعرعت وشبت وتكهلت في عهد خلفائه للأن»⁽¹⁾، ورأى أنها «مثل فصول السنة إذا بلغت نهايتها القصوى تجددت فلا يكاد يرى لها آخر»⁽²⁾. وقد سار على نهجه مؤرخ مصري معاصر هو محمود ثابت الشاذلي، نشر في عام 1989 كتاباً حمل هو الآخر عنوان «المسألة الشرقية»⁽³⁾ لكنه كرّسه لدراسة الخلافة العثمانية منذ نشوئها عام 1299 وحتى سقوطها في عام 1923، حين افترض أن بداية المسألة الشرقية تاريخياً هو عام 629، أي العام الذي وقعت فيه معركة مؤتة (وكان ذلك في عهد الرسول) بين المسلمين والروم. هذا في حين كان مصطفى كامل قد حصرها في كتابه المشار إليه ضمن إطار «مسألة وجود الدولة العلية - أي الدولة العثمانية - نفسها في أوروبا»، رافضاً قول كتاب آخرين بأنها «مسألة النزاع المستمر بين النصرانية والإسلام، أي مسألة حروب صليبية متقطعة بين الدولة القائمة بأمر الإسلام وبين دول المسيحية»⁽⁴⁾. سوى أن مردّ رفضه قصر النزاع بين الطرفين على الدين، على ما فيه من بعض الصحة -كما كتب- يعود إلى أنه يرى أن «الدول التي تنازع الدولة العلية وجودها لا تعاديه باسم الدين فقط، بل في الغالب تعاديه طمعاً في نوال شيء من أملاكها»⁽⁵⁾. وهو التعريف الواقعي لمفهوم «المسألة الشرقية» منذ تداوله في الأدبيات السياسية الغربية في القرن التاسع عشر حتى اليوم.

ولعل خلو الأدبيات السياسية العربية من التعرض إلى المسألة الشرقية يعود إلى عدها مسألة تاريخية انتهت بانتهاء الإمبراطورية العثمانية مع نهايات الحرب العالمية الأولى، وبتمكن الغرب من تقاسم ممتلكات هذه الأخيرة. ومن هنا أهمية

(1) أمين بن إبراهيم شميل، الوافي في المسألة الشرقية ومتعلقاتها وتاريخ الحرب الأخيرة بين الروس والعثمانيين سنة 1877، سليم بن خليل نقلا (مراجع)، ج1، (القاهرة: مطبعة الأهرام، 1879)، ص4.

(2) أمين بن إبراهيم شميل، الوافي في المسألة الشرقية ومتعلقاتها، ص4.

(3) محمود ثابت الشاذلي، المسألة الشرقية، دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية (1299م - 1923م)، ط1، (القاهرة: مكتبة وهبة، 1989).

(4) مصطفى كامل، المسألة الشرقية، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014)، ص9. (نشرت الطبعة الأولى بالقاهرة عام 1898)

(5) مصطفى كامل، المسألة الشرقية، ص9.

المسألة الشرقية الجديدة

كتاب جورج قرم من حيث المبدأ، إذ يرى أنها ما تزال في حقيقة الأمر قائمة، وإن في ثياب جديدة. وهو ما دعاه إلى إعادة قراءة مكوناتها في ضوء التطورات التي شهدتها المنطقة العربية ومحيطها، ولا سيما في شرق المتوسط، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، محاولاً الإحاطة بها مجدداً بمفردات الاستمرارية والقطيعة مع المسألة الشرقية القديمة. فما نشهده اليوم من ضروب العنف يجد جذوره وامتداداته بلا انقطاع منذ ولادة هذه المسألة، مثلما يجد تجلياته التي بلغت ذراها في ما تعيشه المنطقة العربية شرق المتوسط وما يجاورها بطبيعة الحال من بلدان تدخل في عداد ما يسمى الشرق الأوسط.

لكن المسألة الشرقية (الجديدة) موضوع الكتاب، هي في حقيقة الأمر «المسألة الغربية القديمة» كما رآها المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي⁽⁶⁾ بحق. كانت كذلك في القرن التاسع عشر وما تزال، سواء في قطيعتها أم في استمراريتها، حتى اليوم. فالمسألة الشرقية القديمة بدأت مع حملة نابليون إلى مصر عشية بداية القرن التاسع عشر، أما المسألة الشرقية الجديدة فقد بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية. فالدافع إلى استعادة هذه المسألة اليوم بمعنيها -على وجه الدقة- هو ما يراه المؤلف في المشهد العربي الذي يسود خصوصاً منذ نهاية الحرب الباردة بين القوتين العظميتين في إثر انهيار إحدهما قبل سبعة وعشرين عاماً: «فوضى ذهنية تفسر بصورة واسعة فوضى ضرورياً من العنف تزداد في إثارتها الاشمزاز يوماً بعد يوم، أدى إليها بطلان وقسوة تدخلات القوى الكبرى العسكرية والقوى الإقليمية المخلصة لها»⁽⁷⁾.

المؤلف

جورج قرم، مؤلف الكتاب، هو أحد كبار الاقتصاديين العرب ومؤرخيهم. شغل منصب وزير المال في حكومة سليم الحص بين عامي 1998 و2000، وعمل مستشاراً في كبرى المنشآت والمؤسسات العالمية، وأستاذاً جامعياً في الجامعات اللبنانية. وهو أيضاً كاتب واسع الثقافة الفكرية والسياسية والتاريخية، كرس عدداً من كتبه التي نشرها بالفرنسية لدراسة مشكلات التنمية والعالم العربي، وترجم كثير منها إلى لغات عدة منها العربية، نذكر بعض أهمها: تعدد الأديان وأنظمة الحكم (1977)، الاقتصاد العربي أمام التحدي (1977)، التبعية الاقتصادية، مازق الاستدانة في العالم الثالث في المنظور التاريخي (1980)، التنمية المفقودة، دراسة في الأزمة الحضارية والتنموية العربية (1981)، الفوضى الاقتصادية الدولية الجديدة (1994)، أوروبا والشرق، من البلقنة إلى اللبنة، تاريخ حادثة لم تتم (1989)، شرق وغرب، الشرخ الأسطوري (2003)، لبنان المعاصر: تاريخ ومجتمع (2004)، انفجار المشرق العربي (2006)، أوروبا وأسطورة الغرب (2009)، حكومة العالم الجديدة (2010)، الفكر والسياسة في العالم العربي (2015).

خطة الكتاب

يقضي تناول قضية سياسية ذات بعد تاريخي عميق بطبيعة الحال استعادة جذورها منذ ظهورها قبل قرنين من الزمان، من أجل تمييز العناصر التي باتت في ذمة التاريخ أو ما يطلق عليه المؤلف القطيعة من ناحية، وتلك التي ما تزال حية أو الاستمرارية، فضلاً عن تلك التي نشأت بفعل عوامل جديدة تمس الفعل والفاعل والأداة.

يعالج المؤلف موضوعه في مدخل وثمانية فصول وخاتمة. يقدم في المدخل مفهوم المسألة الشرقية الجديدة التي يرى أنها -على غرار تسمية أرنولد توينبي لها- هي «المسألة الغربية القديمة» في الحقيقة. ويستعرض فيه دوافع هذه الاستعادة للمسألة الشرقية ومقاربتها في وضعها الراهن. وينتقل في الفصل الأول إلى وضع أسس التحليل التاريخي الضرورية لمقاربتها عبر معالجته تطور إطار إدراك الصراعات وفهمها في عالمنا اليوم؛ ثم يستعرض في الفصل الثاني عدداً من التيمات والمسائل المشكلة في حقيقتها أو التي تبدو بدهية في استخداماتها من مثل نظرية المؤامرة أو العلاقة بين العنف والدين أو غموض تعريف الإرهاب أو الاستخدام الانتهازي للجهاديين من خلال تقسيمهم إلى جذريين ومعتدلين أو عن الأدوار التي تؤديها العوامل الداخلية والخارجية في مصائب العالم العربي. وفي الفصل الثالث يتناول عدداً من السرديات النمطية العامة كما يراها، من أجل تفنيدها واحدة بعد أخرى كي يباشر في الفصل الرابع القسم الأول من موضوع كتابه: توضيح عناصر المسألة الشرقية القديمة ومراحل العنف التي عرفتها بدءاً بضروب التنافس بين القوى الأوروبية منذ حملة بونابرت إلى مصر بين فرنسا وبريطانيا أو بين الإمبراطوريتين الجرمانية المقدسة والعثمانية، أو بين القوى الأوروبية من جهة وروسيا من جهة أخرى، وصولاً إلى سرديّة رغبة الروس في الوصول إلى المياه الدافئة التي ما تزال قائمة حتى الآن. وينتقل في الفصل الخامس إلى تحديد معطيات المسألة الشرقية الجديدة التي أخذت في الظهور مع انتهاء الحرب العالمية الثانية: من صراعات التحرر من الاستعمار ورياح الحرب الباردة، وانتهاء بغزو العراق والكوارث الناتجة عن الرغبة الأميركية في العمل على إعادة تشكيل الشرق الأوسط. وفي الفصل السادس يتناول قرم مصير المسيحيين في المشرق العربي الذي يرى عبره وعبر مصير فلسطين

(6) Toynbee Arnold J, *The Western Question in Greece and Turkey. A Study in the Contact of Civilisation*, Constable, Londres, 1922.

(7) Georges Corm, *La nouvelle question d'Orient*, La Découverte, Paris 1917, p. 6.

الرهان المركزي من أجل المحافظة على التعددية الدينية التي ميزت هذه المنطقة منذ العصور القديمة. ويستعرض في الفصل السابع المسألة التي تبقى على هامش كل سجال حول الفوضى التي تعم المنطقة العربية عمومًا، وهي الأضرار الاجتماعية الثقافية الناتجة عن هيمنة اقتصاد الربع النفطي وتعميمه على المجتمعات العربية كلها بما فيها تلك التي لا تملك أي احتياطات نفطية. ومن مجمل المعطيات التاريخية والاجتماعية - الاقتصادية التي عرضها المؤلف في فصوله السابقة ينتهي في الفصل الثامن إلى وضع مرتكزات رفض نظرية صراع الحضارات التي تستخدم - بصورة واعية أو غير واعية - في التحليلات السائدة للإرهاب الموصوف بـ(الإسلامي)، وبصورة أعم لتساعد ضروب العنف في المنطقة منذ عام 2003، عام الغزو الأميركي للعراق. وعمد المؤلف الذي انطلق من تشخيص المشهد العربي بوصفه فوضى ذهنية عارمة إلى اقتراح بعض التأملات بهدف الوصول إلى صحة ذهنية يفتقر إليها العالم العربي أكثر من أي يوم مضى، وما يمكن القيام به من أفعال تستهدف مواجهة المخيلات المجنونة وكبحها.

يطمح هذا الهيكل العام للكتاب إلى متابعة خطة معالجة تقوم على قاعدتين: أولاهما تنفيذ تراث كامل من (الحقائق) المزيفة أو الخاطئة المبنية على أسس الصراعات الدينية تارة أو على صراع الإثنيات المتباينة التي بنيت عليها نظرية صراع الحضارات، وثانيتهما تقديم الوقائع التاريخية من خلال تحليل يتجنب المقولات والصيغ الجاهزة التي تسود الكتابات معظمها في الغرب وفي المشرق، وسبق تنفيذها في الفصول التمهيدية.

نحو مقاربة أكثر دقة للمسألة الشرقية الجديدة

كانت أطر إدراك ضروب الصراع في العلاقات الدولية وفهمها على الدوام موضوع همّ أساس في كل محاولة مقاربة جادة لها. إذ على الرغم من الجهد المبذول في إعادة النظر في نظريات وأطر كتابة تاريخ الصراعات أو تحليلها في العقود الأخيرة من القرن العشرين، إلا أن مطلع القرن الحادي والعشرين يشهد العودة إلى النظريات القديمة، والتخلي عن أي إعادة نظر في أطر إدراك الصراعات الدولية وفهمها وتفسيرها. ولذلك، في غمرة التحليلات؛ الأكاديمية منها والإعلامية، الصادرة عن أطر عفى عليها الزمن، يبدو طريق كل محاولة اليوم معبداً بالعثرات والكمائن التي لا بد من إزالتها قبل مباشرة السير فيها. ففي الواقع ما حمل جورج قرم على التفصيل في استعراضه أطر الإدراك والفهم والتحليل من جهة، والسرديات التي باتت تستخدم كمسلمات مفروغ منها لا على شاشات الفضائيات الغربية والعربية فحسب، بل حتى في بعض الكتابات الأكاديمية. فخلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن الماضي، سادت الأنثروبولوجيا عمومًا والدينية منها أو الإثنية/ القبلية خصوصًا في تفسير صراع الحضارات، واستخدمت مفاهيمها وأطرها في شرعنة الصراع والغزو والاحتلال والاستعمار، بل القمع، بإضفاء خصائص أنثروبولوجية سلبية على شعب ما⁽⁸⁾. وقد شجع على ذلك تراجع الهيمنة الدينية في أوروبا، وشيوع نظرية داروين في أصل الأنواع، وكذلك نظريات أصول اللغات، ما أدى إلى "الاستعانة بمفهوم العرق والمجموعات اللغوية، وبالمراتبية المفترضة للأعراق في ما بينها بدلًا من الدين"⁽⁹⁾. فكان الغلو هو سمة هذا الضرب من التحليل. يذكر البيريك كاويه في كتابه "المسألة الشرقية في التاريخ المعاصر" المنشور عام 1905، أن "المستشار النمساوي ميتريخ (1773 - 1859) الذي كان يكره الروس يرى في أوروبا ثلاثة أعراق: «تضمُّ أوروبا ثلاثة أعراق، العرق الجرمانى والعرق اللاتيني والعرق السلافي. فلدى العرق الجرمانى تعني كلمة (الشرف) القاهرة، ولدى اللاتينيين تعني هذه الكلمة النخوة؛ أما لدى السلافيين فلا وجود للكلمة أصلًا في لغتهم»"⁽¹⁰⁾.

وستتغير أطر التحليل في مجال المسألة الشرقية الجديدة ابتداء من نهاية الحرب العالمية الثانية، وسوف يجري التخلي في دراسة العلاقات الدولية - بحسب ما يرى جورج قرم - عن المفاهيم الأنثروبولوجية والإثنية لمصلحة مدرستين متعارضتين: الأولى؛ مدرسة الفرنسي ريمون أرون حول إطار إدراكٍ ترتد فيه الحوادث كلها إلى صراع مفترض على الصعيد الكوني بين الديمقراطية الليبرالية والشمولية السوفياتية. والثانية مدرسة الكاتبين الأميركيين فرنسيس فوكوياما وصموئيل هنتنغتون التي ستسود تحليل الأزمان التي زعزت الشرق الأوسط بعد سقوط الاتحاد السوفياتي. رافق هذا الانتقال على صعيد العالم العربي خصوصًا، والعالم الثالث عمومًا، تغييرٌ في المفردات التي كانت طوال مرحلة التحرر من الاستعمار مفردات ذات طبيعة دنيوية خالصة، ثم إن خطابات حركة عدم الانحياز التي أسست عام 1955، كانت هي الأخرى علمانية كلها؛ لكن هذه وتلك أخذت في التلاشي ثم في الأمحاء كليًا، ولا سيما بعد أن فقدت هذه الأخيرة سبب وجودها على عتبة سنوات التسعينيات. ومن المفارقة أن المؤسسة التي حلت محلها كانت منظمة المؤتمر الإسلامي التي كانت قد أسست عام 1969 بمبادرة من المملكة السعودية وباكستان، وكلتاهما حليفًا الولايات المتحدة الأميركية. وبذلك ستعود الأطر الإثنية والدينية ومفرداتها عندئذ إلى الواجهة، في كل ما يخص الشرق الأوسط، بوصفها عنصرًا تفسيريًا مهمًا للصراعات. وفي الوقت نفسه كان يتراجع الاعتماد على العوامل

(8) Georges Corm, *La nouvelle question d'Orient*, p. 29

(9) Georges Corm, *La nouvelle question d'Orient*, p. 30

(10) جورج قرم، ص 30. انظر أيضاً:

Albéric Cahuet, *La question d'Orient dans l'histoire contemporaine (1821-1905)*, Dujarric et Cie, Paris, 1905.

المسألة الشرقية الجديدة

الأساس في أي تحليل كالعوامل السكانية والاقتصادية والديمقراطية والاجتماعية والسياسية وطموح القادة والبنى الإمبريالية الجديدة وظواهر هيمنة القوى الإقليمية المختلفة. وكان قيام عدد من الدول في المنطقة على أساس ديني انطلاقاً من وعد بلفور عام 1917 وإنجازه عام 1948 في دولة إسرائيل، وقيام السعودية عام 1932، ثم باكستان عام 1947 وإيران عام 1979، استباقاً لظهور المرجع الديني في العلاقات الدولية.

يبقى أن مقاومة الركون إلى التحليلات المتكررة التي تعتمد صيغاً جاهزة ذات طبيعة أنثربولوجية في مقارنة مجتمعات الشرق الأوسط ومكوناتها الإثنية أو الدينية، تتطلب تفنيدها واحدة بعد أخرى. وهو ما يحاوله المؤلف، من مثل نظرية المؤامرة التي تجد أصولها في تفسير حوادث شديدة التعقيد بإعادتها إلى سبب وحيد، كالثورة الفرنسية عام 1789 التي عُدت مؤامرة ماسونية أو الثورة البلشفية التي نظر إليها بوصفها مؤامرة يهودية ماسونية؛ أو العلاقة بين العنف والدين أو نسيان حقبة التحديث الكبرى في المجتمعات الإسلامية. ويشير في معرض حديثه عن غموض تعريف الإرهاب فيقدم تفسيراً للعمليات الإرهابية التي جرت في فرنسا وألمانيا عامي 2015 و2016، على سبيل المثال، يؤكد فيه المسؤولية الكاملة للولايات المتحدة الأميركية وحلفائها في الشرق الأوسط من مثل الباكستان والسعودية أو تركيا وقطر. وكأن نظرية المؤامرة التي فند استخدامها في تفسير ضروب الصراخ المختلفة في الشرق الأوسط تتسلل في تفسيره هذا تحت قلمه بالذات. إذ لا يختلف ما يكتبه جورج قرقم في هذا المجال، وهو ينقد الطرائق التي يواجه بها الغرب الإرهاب عما يمكن أن يقوله أي (محلل استراتيجي) من الذين ينقد خطابهم على الشائعات الغربية أو العربية⁽¹¹⁾. وما يثير الغرابة، فضلاً عن ذلك، أنه، على سبيل المثال، وهو الذي سجل مصادرة الثورة الشعبية الإيرانية عام 1979 من المؤسسة الدينية في إيران وتحويلها إلى ثورة دينية، يجد في إيران الدولة التي «تسعى لجمع المسلمين من أجل الدفاع عن القضية الفلسطينية (...) أو من أجل التحذير من التوسع الأميركي» أو في معرض حديثه عن الاستخدام الانتهازي للجهاديين من الولايات المتحدة، كيف أنها أرسلت إلى سورية عام 2011 -من أجل «زعزعة استقرار النظام السوري وشيطة رئيس الدولة»- عشرات آلاف من الإسلاميين بهدف إسقاط النظام، وأنها حين فشلت في ذلك بدأت الحديث عن جماعات إسلامية معتدلة وأخرى متطرفة. بذلك يهدد على نحو غير مباشر لما سيأتي من حديث عن الثورة السورية عام 2011، وعن الجهد الحربي الإيراني في سورية طوال السنوات الست الماضية مباشرة أو من خلال حزب الله، وكذلك عن الوجود العسكري الروسي الذي جاء دعماً للنظام السوري وللجهد الحربي الإيراني على الأرض، كي يصل إلى نتيجة، أولى وأساس، مفادها أن الحرب في سورية «صارَت عام 2017 حرباً بين السنة والشيعة»⁽¹²⁾!

ويرد جورج قرقم في عدّه المسألة الشرقية في ثوبها الجديد مصائب العالم العربي إلى تضافر العوامل الخارجية والعوامل الداخلية، إلا أنه يرجح العوامل الخارجية الأكثر تأثيراً، وتتمثل في سياسة الولايات المتحدة ومعها حلف الأطلسي الهادفة إلى إخضاع المنطقة كلياً لمشيتها، ومن ثم إعادة تشكيلها مجدداً بما يتلاءم مع سياستها. ويكاد يأخذ على المتقنين العرب انضمامهم تحت تأثير سياسة الولايات المتحدة الأميركية، كما يقول - «إلى صفوف المدافعين عن طروحة الأهمية الأولى للعوامل الداخلية: غياب الديمقراطية، الحريات العامة، وضع المرأة، غياب تجديد الرؤساء»، لأن «كل تحليل لا يأخذ بعين الاعتبار التعقيد الناتج عن التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية يصير ملتزماً أيديولوجياً ويُبيّط بالتالي إلى أقصى حد مشكلات هذه المنطقة من العالم الذي يعيش اليوم شغوراً عنيفاً»⁽¹³⁾. ولكن، ألا يصدر الحكم بالأهمية الأولى للعوامل الخارجية عن الكسل الفكري وعن تلافي مواجهة المشكلات البنوية في أنماط الاجتماع والتفكير والسلوك المعيش جنباً إلى جنب مع مصادرة السلطة العسكرية القمعية للسياسة ولكل ضرب من ضروب الحريات العامة؟

أما السرديات النمطية السائدة في الأدبيات الغربية خصوصاً، فهي -في نظر جورج قرقم- لدى من يحب الإسلام من قبيل عدّ «الإرهاب الإسلامي» نتاج الدكتاتوريات العلمانية التي طبقت سياسات معاكسة لجوهر الإسلام»، أو - «بمناسبة الأحداث المأسوية في سورية منذ عام 2011» كما يقول أيضاً، - من قبيل عدّ «لرئيس السوري هو من صنع الدولة الإسلامية المزعومة في المشرق (داعش) للوقوف في وجه ثورة ديمقراطية سلمية ومن أجل بقائه في السلطة رغم كل شيء»، مقولة يعدها قرقم دفعة واحدة مثيرة للسخرية؛ أو لدى من يناهض الإسلام من قبيل استثنائية الإسلام وعدم إمكان الفصل فيه بين الزمني والروحي، أو رفض القول إن الإسلام هو الطريق إلى الديمقراطية.

مكونات المسألة الشرقية القديمة

ارتبطت ولادة المسألة الشرقية -مفهوماً ومشكلة- بحملة نابليون بونابرت عام 1798 في مصر التي حملت الأسطول البريطاني بوصفه قوة أطلسية على الوجود في البحر المتوسط، وأدى التنافس الفرنسي البريطاني في شرق المتوسط إلى

(11) جورج قرقم، ص 75 - 76. يسجل المؤلف نقلاً عن ليندا بيلمز Linda Bilmes كلفة الحربين اللتين خاضتهما الولايات المتحدة وحلفاؤها ضد الإرهاب في أفغانستان والعراق بين 4000 و6000 مليار دولار. ويذهب إلى القول إنه «لو خصص جزء صغير من هذا المبلغ (ما يقارب 500 مليار دولار) لخوض حرب أخرى لمحاربة الإرهاب تعتمد طرائق عمل الشرطة الكلاسيكية في النضال ضد الإرهاب لأمكن القضاء عليه منذ زمن بعيد». ولا سيما إذا ما صاحب هذا العمل ممارسة الضغط على السعودية وتركيا وقطر والباكستان لوضع حدٍّ لعدد من المشايخ المتطرفين الذين يدرسون وبيثون عبر الفضائيات الإسلامية.. إلخ.

(12) جورج قرقم، ص 81 - 86.

(13) جورج قرقم، ص 87 - 89.

استثارة رغبة التوسع لدى الروس نحو البحر الأسود والبحر المتوسط. سوف تصف روسيا الإمبراطورية العثمانية بالرجل المريض. ولسوف تكون الأقليات في الولايات العثمانية/ العربية حجة لتدخل القوى الثلاث، في إطار محاولات تثبيت حصصها في اقتسام تركة الرجل المريض، سواء في دول البلقان أم في المشرق العربي. وعلى امتداد القرن التاسع عشر، سيطر تاريخ المتوسط السابق والتنافس بين القوى الأوروبية الكبرى من أجل زيادة نفوذها في البلقان وفي قلب الإمبراطورية العثمانية وولاياتها العربية. وسوف يطيل ذلك مدة احتضار الإمبراطورية العثمانية. وعلى أن الفرنسيين والإنكليز سيطروا على بلاد البلقان إلا أنهم لم يسرعوا في تقسيمها خوفاً من سيطرة الروس على بقاياها. وسوف تمهد القوى الأوروبية لمطامعها في تركة الرجل المريض بدءاً بكبحها الطموح المصري، حين قام محمد علي عام 1832 بإرسال جيشه تحت إمرة ابنه إبراهيم باشا الذي سرعان ما سيطر على فلسطين وسورية ولبنان بل على جزء من الأناضول. وحين انتصر على جيش السلطان عام 1839، وحاول التقدم إلى إسطنبول لإسقاط السلطان، ضغطت عليه القوى الأوروبية وأرغمته على التخلي عن مكتسباته الجديدة والتراجع إلى مصر عام 1840. على أن الصراع الفرنسي البريطاني في الولايات العثمانية شرق المتوسط سوف يستمر. فبعد كبح محاولة التوسع المصري، جرى أيضاً تحطيم أول عملية تحديث وتصنيع قام بهام محمد علي وسبقت بنصف قرن العملية المماثلة في اليابان وبروسيا، وذلك من خلال إغراق مصر بالديون على أيدي خلفاء محمد علي، وصولاً إلى احتلالها. وسينتقل الصراع البريطاني الفرنسي إلى جبل لبنان، حيث حاولت القوتان إنشاء كيانتين منفصلتين؛ أحدهما للموارنة والآخر للدروز بين عامي 1842 و1860. لكن وجود قرى مختلطة في كلٍ من الكيانتين أفشل التجربة، وعادت الاضطرابات تعمّ جبل لبنان من جديد إلى أن جرى -بضغط من القوى الأوروبية- الوصول إلى حلٍّ يقوم على تعيين حاكم عثماني شرط أن يكون من إحدى الطوائف المسيحية غير اللبنانية في الإمبراطورية، وعلى مجلس يمثل الطوائف اللبنانية؛ مسيحيين ودروزاً ومسلمين، يمارس صلاحياته إلى جانب الحاكم العثماني، لكنه تابع للفتنصليات الأوروبية، وهو ما عرف بنظام المتصرفية الذي ضمّن السلام في لبنان بين عامي 1860 و1914.

يشير المؤلف إلى أن فكرة نقل اليهود الأوروبيين إلى فلسطين تعود إلى ما قبل ولادة الحركة الصهيونية عام 1897 بعقود. فقد كان نابليون أول من قال بها، ثم تبنتها الدبلوماسية البريطانية التي انتهت إلى إعلان وعد بلفور عام 1916، وأدى مباشرة بعد نيف وثلاثة عقود إلى قيام دولة إسرائيل. خلال ذلك، لم يكف الصراع بين مختلف الطوائف المسيحية في القدس ومن يحمي كلاً منها من القوى الأوروبية، حتى صدور فرمان السلطان العثماني عام 1852 الذي نص على إدارة الأماكن المقدسة المختلفة بصورة مشتركة من الطوائف كافة.

هذا الإعداد الحثيث من القوتين الأوروبيتين الأساس، بريطانيا وفرنسا، على تنافسهما لتقاسم تركة الرجل المريض هو ما أدى إلى ما يمكن أن يُطلق عليه بـلقنة المشرق العربي، وذلك من خلال اتفاق سابكس بيكو الذي خرق الوعد الآخر الذي قطعه بريطانيا للشريف حسين وأدت إلى تقاسمها مع فرنسا الولايات العربية في الإمبراطورية العثمانية.

يسجل المؤلف في عرضه التاريخي للمسألة الشرقية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين هذا التشابه في حوادث يفصل بينها قرن من الزمن جرت على قوس جغرافي يمتد من البلقان إلى تركيا وشرق العالم العربي: بين القفلة والعنف اللذين سادا في الولايات البلقانية في الإمبراطورية العثمانية والولايات الأخريات في الإمبراطورية الجرمانية المقدسة من جهة والولايات العربية بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية من جهة أخرى، ثم -بعد انهيار الاتحاد السوفياتي- القفلة والعنف اللذان سادا بلاد البلقان بين عامي 1991 و1999، والعالم العربي، وأخيراً، الأزمة الأوكرانية عام 2014.

المسألة الشرقية الجديدة

معطيات المسألة الشرقية الجديدة

لقد تمثل الانتقال من المسألة الشرقية القديمة إلى الجديدة بين الحريين في بلقنة العالم العربي التي أدت بطبيعة الحال إلى تكوّن شعور قومي يستهدف الوحدة. فهل كانت هذه البلقنة سبباً في ما عاناه العالم العربي وما يزال يعانيه من مشكلات؟ هناك من يرى أن هذه البلقنة لا تنطوي على المساوى وحدها، إلا أنه لا يمكن إنكار أن هذه البلقنة وقد أضيف إليها إنشاء دولة إسرائيل هما في أساس المشكلات المدمرة التي استنفدت قوى العالم العربي وحيويته، وما تزال تستنفدها. هنا يتجلى تأثير العوامل الخارجية بأوضح صوره. فقد استطاعت الديمقراطيات الغربية، على سبيل المثال، عن طريق العقوبات التي فرضتها على النظام العنصري في جنوب أفريقيا، أن تحمل هذا الأخير على التفاوض مع مانديلا وحزبه، وأن تسهم في ولادة دولة جديدة على أنقاض الدولة العنصرية. ذلك، ويسجل جورج قرقم بحق، ما لم تفعله أو تسعى له هذه الديمقراطيات نفسها مع إسرائيل.

تلك كانت بعض مكونات المسألة الشرقية القديمة التي ما تزال مستمرة في نسختها الجديدة. سوى أن نهاية الحرب العالمية الثانية ستسجل تغيرات جذرية في المسألة الشرقية تجلت في ما تمخض عن هذه الحرب الأخيرة على صعيد إعادة تشكيل القوى الدولية والإقليمية، ولا سيما حركة التحرر من الاستعمار وتأثيرها في صعيد العلاقات الدولية من جهة، وعلاقات الشمال المستعمر بالجنوب المستعمر. لم تعد تركة الإمبراطورية العثمانية وولاياتها الأوروبية والعربية موضع النزاع بين أوروبا وروسيا بل حلت محلها الولايات نفسها، وقد تبلقنت. أما روسيا القيصرية فقد حل محلها الاتحاد السوفياتي ثم روسيا الاتحادية، في حين ازدادت القوى الغربية قوة وعنفاً بوجود الولايات المتحدة الأمريكية.

لسوف يؤدي تحرر البلدان العربية من الاستعمار إلى ضروب مختلفة من الصراع، إحد طرفيها الأساس هي القوى الاستعمارية الغربية. كان أول مظاهرها انقسام الدول العربية في منتصف خمسينيات القرن الماضي إلى محورين: دول حليفة للولايات المتحدة الأمريكية من جهة، ودول عدم الانحياز الذي كان يقرّبها من الاتحاد السوفياتي من جهة أخرى، ثم كان هناك العدوان الثلاثي على مصر في إثر تأمين قناة السويس، وحرب التحرير الجزائرية، وحرب حزيران/يونيو 1967، وإنشاء جبهة الصمود والتصدي في إثرها، ثم تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي عام 1969، ثم حرب الخليج الأولى والثانية، والضغط على سورية من أجل فكها عن إيران، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين.

على هذا النحو، يستعرض المؤلف معطيات المسألة الشرقية الجديدة بتفصيل يتداخل فيه التحليل التاريخي الصارم المُنتع في الفصول الخاصة بتاريخ المسألة الشرقية القديمة، مع قدر وافر لا يمكن إنكاره من التحليل الأيديولوجي، بدت مقدماته كما سبقت الإشارة - واضحة في الفصلين اللذين خصصهما لما يمكن تسميته، بحق، السرديات النمطية أو الصيغ الجاهزة المكررة. لكن آثارها الأيديولوجية تجلت على نحو واضح في تحليله المعطيات المشار إليها. ومن الممكن ضرب أمثلة عدة على ذلك. منها الربط بين واقعتين منفصلتين كما لو كانت إحداهما تبرر الأخرى: ففي إثر إعدام مواطن سعودي الجنسية - الشيخ نمر باقر النمر - «هاجم متظاهرون السفارة السعودية بظهران، وأضرمو النار في جزء من المبنى من دون أن يكون هذا الأخير محميًا من قوات الأمن. ولكن لنذكر هنا، أنه في أيلول/ سبتمبر 2015 وبمناسبة الاحتفال بعيد الأضحى حيث يجتمع في مكة ملايين المسلمين القادمين لأداء الحج من العالم أجمع، استثار تدافع هائل موت العديد من الحجاج، منهم العديد من الإيرانيين، وبينهم سفير إيران السابق بلبان»⁽¹⁴⁾. وحين يضطر المؤلف إلى سرد واقعة تناقض طروحاته كلها المتعلقة بالمملكة العربية السعودية ونصرتها لحركات الإسلام السياسي ومنها حركة الإخوان المسلمين، والخاصة بدعم المملكة ومعها الإمارات العربية المتحدة والكويت ماليًا وبكثافة الحكومة الموقتة التي سمتها السلطة العسكرية المصرية إثر إسقاط الرئيس محمد مرسي، يقوم بتقديم تفسير يحاول به تغطية هذا التناقض، حين يرى الدافع إلى هذا الدعم خشية السعودية من تراجع تأثيرها إذا ما استقر حكم الإخوان المسلمين في أكبر بلد عربي⁽¹⁵⁾! هذا من دون الحديث عن سرده وقائع تاريخية بلا أي توثيق أو إسناد، كقوله إنه بعد تسمية أمين عام حزب النهضة بتونس، حمادي جبالي، رئيسًا للحكومة، قامت «الحكومة بل كذلك الرئيس مرزوقي بتسهيل رحيل العديد من التونسيين الإسلامويين للقتال في سورية» مضيًا مباشرة في إيهاء لا يخفى على القارئ: «ثم إنه في تونس إنما انعقد أول اجتماع لبلدان (أصدقاء سورية)، يوم 24 شباط 2012»⁽¹⁶⁾.

فهل كان تباعد حوادث المسألة الشرقية القديمة وراهنية المسألة الشرقية الجديدة هو ما حمل المؤلف على المغامرة في الاستسلام إلى أدلجة تذهل أي قارئ ينتظر من المؤلف مستوى من التحليل لا تعتوره الأهواء ولا الأحكام المتسرعة التي تنتهي إلى الإساءة إلى مجمل الكتاب التي لم يكن يجد مثيلها في كتبه السابقة؟ وإلا، كيف يمكن قراءة تفسيره لمجريات ما يسميه (المأساة السورية) بادئًا بفصل الثورة السورية عن ثورات المجتمعات العربية الأخريات في بداية عام 2011، ومفترضًا أن زعزعة أمن سورية واستقرارها قد بدأت حينئذ⁽¹⁷⁾؟ وهل يمكن أن يُقبل -سندًا لذلك- ما قاله رولان دوما وزير الخارجية الفرنسي السابق في برنامج سجل نظمته قناة التلفزيون البرلمانية الفرنسية، بأن «إنكلترا كانت قبل سنتين من بدء الأحداث في سورية تعدّ غزو المتمردين في سورية»، متجاهلاً مدى ما يمكن أن يشوب رأيه من خلل بفعل طبيعة العلاقات الشخصية والحميمة التي تربط الوزير ببعض شخصيات النظام الأسدي؟ وكيف يمكن تفسير هذا النص الذي يصف به انطلاق الثورة السورية في ربيع 2011: «فالمظاهرات السلمية التي انطلقت إثر حوادث القمع الدرامية التي قام بها النظام التي جرت في مدينة درعا القريبة من الحدود مع الأردن، ثم امتدت إلى مدن أخرى ريفية ثانوية قريبة عمومًا من لبنان والأردن وتركيا، سرعان ما تجاوزها وصول مقاتلين إسلاميين من خارج البلاد بكامل أسلحتهم وتجهيزاتهم»⁽¹⁸⁾؟ لا شك في أن جورج قرم لم يشهد متظاهرين احتلوا الساحات الكبرى في دمشق، كما احتل متظاهرو مصر ميدان التحرير، ومتظاهرو تونس شارع الحبيب بورقيبة، من دون أن يذكر سبب ذلك، لكنه لم يشهد كما يبدو أيضًا المتظاهرين بمئات الآلاف الذين احتلوا شوارع حمص وحماه ودير الزور وساحاتها (وهي ليست مدناً حدودية كذلك التي يشير المؤلف إليها من دون أن يسميها)، ولم يصل إليه كما هو واضح الطريقة التي واجه بها النظام الأسدي المتظاهرين الذين يصفهم هو نفسه بالسلميين. ولقد وجد من ينبهه إلى ذلك في شخص دني سيفير (Denis Sieffert)، محرر مجلة بوليتيس (Politis) الفرنسية الذي سبق له أن كتب أكثر من مرة مراجعات لعدد من كتبه كان يثني فيها عليها، وطرح عليه عدداً من الأسئلة حول المسألة السورية. ولعل طبيعة إجاباته على هذه الأسئلة حول المسألة السورية التي نشرت عام 2013، هو ما جعل محرر المجلة يضعها تحت عنوان «تحليل ملائم للنظام السوري» ما حمل جورج قرم على الاحتجاج بشدة ضد هذا العنوان، معتمداً على «قربه من الحدث ومعرفة المباشرة بالواقع السوري». وكان الاحتجاج على هذا العنوان دافعاً لمحرر المجلة كي يدين بشدة مضمون إجاباته نفسها في العدد التالي من المجلة⁽¹⁹⁾!

والحقيقة، أن أي مقارنة بين رؤية جورج قرم للحدث السوري ورؤية النظام الأسدي وأنصاره له، ولا سيما كما يعبر عنها (المحللون الاستراتيجيون) في لبنان خصوصاً، لا يمكن لها إلا أن تبين، لا التماثل، بل التطابق بينهما، وفي كل عنصر من عناصرهما. وهذا ما يجعل القارئ يدرك لماذا يرى جورج قرم أن «من الصعوبة إمكان إدراج الحوادث في سورية في عداد الثورتين الكبيرتين، المصرية والتونسية في كانون الثاني 2011». وهذا أيضاً ما يجعل الفصول الثلاثة الأخيرة من الكتاب

(14) جورج قرم، ص 176.

(15) جورج قرم، ص 172، هامش 20.

(16) جورج قرم، ص 173.

(17) جورج قرم، ص 180.

(18) جورج قرم، ص 181 - 182.

(19) Politis, n° 1256 ? 6-12, juin 2013. Politis, n° 1257.

المسألة الشرقية الجديدة

التي حملت عناوين: «هل مسيحية الأصول في طريقها إلى الاختفاء؟»، و«اقتصاد الربيع في أساس مشكلات العالم العربي»، و«سيناريو الإخراج الذاتي» لـ(صراع الحضارات) التي تلي تفاصيل معطيات المسألة الشرقية الجديدة، تبدو، في الكتاب لا في ذاتها، وكأنها لا من لزوم ما لا يلزم، بل مما لا لزوم له أصلاً في بنيان الكتاب!

كما لو أن هذا الأخير كتب أساساً من أجل الصفحات الأخيرة من الفصل الخامس حول معطيات المسألة الشرقية الجديدة. فقد اعتمد -بوصفه يستهدف القارئ الغربي بالدرجة الأولى- منهجاً في التحليل يسمح في حقيقة الأمر بمواجهة أنماط السرديات الأنثروبولوجية والنمطية كلها التي تعتمد التحليلات الصحافية أو الأكاديمية في تفسير الصراعات التي تمس المنطقة العربية خصوصاً، ومنطقة الشرق الأوسط عمومًا. ولقد حالف التوفيق المؤلف في تحليلاته التي تناولت مكونات المسألة الشرقية القديمة بمنهجية صارمة، لكنه هجره كلياً حين باشر تحليله وتفسيره لكل ما مسّ ويمسّ الأوضاع الراهنة في سورية ولبنان والقوى الفاعلة في كليهما.

المصادر والمراجع

باللغة العربية

1. الشاذلي. محمود ثابت، المسألة الشرقية، دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية (1299م - 1923م)، ط1، (القاهرة: مكتبة وهبة، 1989).
2. شميل. أمين بن إبراهيم، الوافي في المسألة الشرقية ومتعلقاتها وتاريخ الحرب الأخيرة بين الروس والعثمانيين سنة 1877، سليم بن خليل نقلا (مراجع)، (القاهرة: مطبعة الأهرام، 1879).
3. كامل. مصطفى، المسألة الشرقية، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014).

بلغات أجنبية

1. Arnold J. Toynbee, *The Western Question in Greece and Turkey. A Study in the Contact of Civilisation*, Constable, (Londres, 1922.)
2. Cahuet. Albéric, *La question d'Orient dans l'histoire contemporaine (1821-1905)*, Dujarric et Cie, (Paris, 1905)
3. Corm. Georges, *La nouvelle question d'Orient*, La Découverte, (Paris, 1917).